مواطنون يطالبون بشمول مدن اخرى بعمليات عسكرية وتطهيرها من المجرمين

القبض على نائب محافظ ميسان..والعشائر تدعم " بشائر السلام "

ضبط اسلحة في ميسان

بغداد ـ ميسان / المدى

باشرت القوات الأمنية الخميس بخطة (بشائر السلام) في ميسان، التي تمخضت عن القاء القبض على أهداف مهمة بينهم مسؤولون حكوميون، وضبطت أكداس "هائلة من الأسلحة والذخائر" خلال عمليات تفتيش ودهم قامت بها في مناطق وسط مدينة العمارة في أول يوم من بدء العملية.

يأتي ذلك وسط مطالبات شعبية في محافظة ميسان وباقي المحافظات الاخرى لتخليص مدنهم من سطوة الارهابيين والمليشيات المسلحة، التي اثر نشاطها العسكري على سير الحياة وتأخر عمليات الاعمار.

وأوضح مدير غرفة عمليات وزارة الداخلية اللواء الركن عبد الكريم خلف أن "القوات الأمنية من جيش وشرطة ألقت القبض على أهداف مهمة بينهم نائب محافظ ميسان رافع جبار الذي هو في الوقت نفسه قائمقام مدينة العمارة". وأضاف مدير غرفة الداخلية ان "اليوم الاول اسفر عن ضبط أكداس هائلة من الأسلحة والذخائر مختلفة الأنواع والعيارات التي يجري إحصاؤها الآن وتقدر بالآلاف، بينها قنابل عيار٢٤٠ ملم". وتابع خلف أن "نجاح العملية بدأ منذ أول ساعة لدخول قواتنا المدينة، إذ لم نواجه أي مقاومة، بل كان دخولنا هادئا وشفافا ودون أي عراقيل". وقال خلف ان " العمليات ستمتد لتشمل مناطق الأهوار، لأن هناك أهدافاً مهمة تختبئ فيها".

وأعلن الناطق الرسمي باسم وزارة الدفاع اللواء محمد العسكري الموجود حاليا في محافظة ميسان: ان العملية الأمنية التي شنتها القوات العراقية في الساعة الخامسة من فجر الخميس تهدف إلى ملاحقة المسلحين في المحافظة.

وفي السياق ذاته شدد قائد الشرطة الوطنية اللواء الركن حسين العوادي، على اهمية الدور الذي يقوم به شيوخ العشائر في محافظة ميسان في تسهيل مهمة خطة فرض القانون التي تنفذها القوات الامنية في المحافظة حاليا، مشيرا الى انه تقرر تشكيل اربعة افواج من العشائر تثمينا لمواقفهم.

الى ذلك قالت مصادر امنية ان قوات مشتركة القت القبض امس الجمعة على مدير صيانة مشاريع الري في ميسان بسبب العثور على كميات كبيرة من الاسلحة في دائرته.

واضافت المصادر انه تم العثور على كميات كبيرة من الذخائر والاسلحة كانت مخبأة في احد مخازن دائرة صيانة مشاريع الري في ميسان.

وقال الناطق الرسمي باسم وزارة الدفاع إن العملية الأمنية في المحافظة أسفرت عن اعتقال ستة مطلوبين ومصادرة كمية من الأسلحة والاعتدة.

وقال العوادي إن "لشيوخ العشائر في محافظة ميسان دورا كبيرا في تسهيل مهمة خطة فرض القانون في ميسان من خلال اتفاقهم على بعض البنود الرئيسية التي تهدف اليها عمليات (بشائر السلام) وهذا الأمر ساعد على تنفيذ المهمة وبدون أي مشاكل تذكر". واضاف اثناء انعقاد مؤتمر ضم عدداً كبيراً من شيوخ العشائر وبحضور الفريق الركن علي غيدان قائد القوة الجوية و اللواء الركن حسين العوادي قائد الشرطة الوطنية واللواء فاخر الجابري وكيل وزير الداخلية والعميد الركن سعد علي حربية قائد شرطة ميسان إن "عمل عشائر المحافظة اليوم يعد مكملا للعمل الذي قامت به عشائر الانبار وعشائر البصرة والموصل من إسناد حقيقي للقوات الأمنية وتطبيق القانون وتسليم المسلحين والبراءة من القتلة والمجرمين".

واشار مواطنون في احاديث لـ (المدى) الى ان العمليات العسكرية في المحافظة ستسهم في اعادة الامن المفقود فضلا عن القضاء على المليشيات المسلحة التي عاثت في الارض فسادا. وقال رائد اللامي ويعمل كاسبا: تعطلت اعمالنا كثيرا بسبب الهجمات المتكررة للمليشيات المسلحة ما نجم عن ضعف كبير في النشاط الاقتصادي الذي يسهم في انعاش المحافظة، لكن مع بدء عماية "بشائر السلام" التي نتمناها اسما على مسمى، فأن الامور ستعود الى سابق عهدها من استقرار وامن يجعل من ميسان محافظة خالية من المليشيات والسلاح.

من جهته ، قال الفريق الركن علي ضيدان قائد القوات البرية "كان من المخطط له في خطة فرض القانون في ميسان إن تنفذ على مرحلتين ولكن بعد إن رأينا التعاون الكبير من قبل شيوخ العشائر وباقي أطياف المجتمع الميساني أصبحت المرحلتان متداخلتان لاختصار الوقت والانتهاء من الخطة بأسرع وقت والتهيؤ لاعمار المحافظة وحسب خطة جديدة". وبين ضيدان ان "المرحلة القادمة ستكون مرحلة بناء وتطوير بعد الانتهاء من الواجبات العسكرية حيث من المؤمل وصول وفد رفيع المستوى من الوزارات الخدمية للإشراف على بعض المشاريع الخدمية، إضافة إلى توفير فرص عمل في الوظائف الحكومية وعدم اقتصارها على جهازي الشرطة والجيش". وكشف قائد القوات البرية ان "هناك خططا في وزارة الداخلية في توفير فرص عمل لدائرة المرور في المحافظة فضلا عن فرص أخرى لدائرة الجنسية في ميسان من اجل تقديم خدمات ترضي أهالي محافظة ميسان".

وكان قائد القوات البرية ذكر انه تم اخذ الموافقات الأصولية لتشكيل فوجين جديدين للشرطة في ميسان ليكون عدد الأفواج التي تم تشكيلها بالتزامن مع خطة فرض القانون أربعة أفواج.

وغالبا ما تسهم العمليات الامنية الكبيرة في المحافظات العراقية في استتباب الامن وتوفير فرص عمل، كما حدث في عملية "صولة الفرسان" في البصرة و"ام الربيعين" في نينوى. يقول المهندس جبار كاظم ان عمليات الاعمار والبناء في ميسان قد تعطلت بسبب غياب الامن قبل تنفيذ خطة بشائر السلام الامنية. واضاف ان الامن سيسهم في دخول الشركات الاستثمارية الى المحافظة وتشغيل العاطلين عن العمل ودفع عجلة الاعمار المتوقفة بسبب نشاط المليشيات. وطالب المهندس كاظم بشمول جميع المحافظات والمدن العراقية بخطط امنية للقضاء على الارهابيين والمليشيات لأن العراقيين قد ضحوا كثيرا لنيل حريتهم.

واوضح رئيس مجلس اعيان ميسان الشيخ عبد الكريم المحمداوي إن "محافظة ميسان تعد حتى الى وقت قريب حاضنة للإرهاب ومكانا آمنا للعصابات الإجرامية حيث يتم التخطيط في المحافظة وينفذ في المحافظات القريبة". وشدد المحمداوي على الخروقات الأمنية التي تحدث في منفذ الشيب الحدودي من خلال دخول ومغادرة بعض الجماعات المسلحة وبحرية.

الضغوط السياسية تهدد بتأخير الاتفاقية الامنية بين العراق والولايات المتحدة

دافني بينوا

قد يستغرق ابرام اتفاقية امنية بين واشنطن وبغداد يفترض ان تحدد قواعد الوجود العسكري الاميركي في العراق، وقتا اطول بسبب المقاومة السياسية الشديدة في الجانب العراقي لاي تنازل عن السيادة.

وفي مواجهة الجدل الدائر في الاوساط السياسية العراقية الذي تعززه الانتخابات لمجالس المحافظات المقبلة في الخريف، اكد الرئيس الاميركي جورج بوش لرئيس الوزراء نوري المالكي الخميس "التزام الولايات المتحدة التوصل الى اتفاق يحترم بشكل كامل السيادة العراقية"، حسبما ذكر الناطق باسم البيت الابيض غوردن جوندرو.

والاتفاق الذي جرت مفاوضات مكثفة بشأنه منذ اسابيع، يتقدم بفضل تسويات سياسية بين الطرفين لكن خلافات ما زالت قائمة حول بعض النقاط الاساسية في النص الذي يفترض ان يحدد اطارا قانونيا للوجود العسكري الاميركي في العراق بعد انتهاء تفويض الامم المتحدة في ٢٠٠٨ .

وقال وزير الخارجية هوشيار زيباري ان واشنطن وبغداد اللتين حددتا نهاية تموز موعدا لابرام الاتفاق، ما زالتا مختلفتين حول حصانة الجنود الاميركيين امام القضاء العراقي وهي نقطة تشكل الاساس التقليدي لاتفاقية وضع القوات.

وما زال الجانبان على خلاف ايضا بشأن عدد القواعد العسكرية الثابتة للجنود الاميركيين في العراق على الامد الطويل، اذ ان واشنطن تطالب بنحو خمسين منها، مضاف اليها حرية شن عمليات وتوقيف واحتجاز عراقيين.

وقال الخبير في الشؤون العراقية في معهد واشنطن نزار الجنابي ان "الحكومة تواجه خيارا صعبا: انها تريد استعادة السيادة في اسرع وقت ممكن لكنها تريد ايضا الابقاء على وجود للتحالف الى ان تتمكن القوات العراقية من تحمل مسؤولية الامن في البلاد". من جهته، صرح مايكل اوهانلن الخبير في شؤون الدفاع في مركز "بروكينغ انستيتيوت" ان العراقيين "حريصون على تأكيد سيادتهم لاسباب داخلية ويحتاجون للبرهنة لشعبهم انهم لا يتنازلون امام الولايات المتحدة".

من جهة اخرى، قال ستيف سايمون من مركز العلاقات الخارجية ان هذه المناقشات "تحيي شبح هيمنة اجنبية طويلة الامد عاشها العراقيون مع البريطانيين" في النصف الاول من القرن الماضي.

وحرصا على التوصل الى نتيجة، قدمت الولايات المتحدة تنازلات.

الى ذلك قال زيباري انهم تخلوا عن طلب الحصانة للشركات الاميركية المتعاقدة في العراق وهي قضية تتسم بحساسية خاصة بعد مقتل ١٧ مدنيا عراقيا في ايلول الماضي برصاص اطلقه عناصر في شركة "بلاك ووتر" الامنية الخاصة.

اما بغداد، فتخلت عن طلب التزام الولايات المتحدة حماية العراق من التهديدات الداخلية والخارجية.

لكن الخبراء يشككون في امكانية التوصل الى اتفاق في نهاية تموزالمقبل.

وقال نزار الجنابي ان "السياسيين العراقيين يخوضون حملة خطابية تجعل من شبه المستحيل التوصل الى اتفاق في هذا الصيف".

وفي هذه الحالة تبدو الخيارات محدودة ولكنها قائمة على حد قول اوهانلون الذي اشار الى امكانية تمديد تفويض الامم المتحدة او ابرام اتفاق موقت.

وتحدث وزير النفط حسين الشهرستاني عن هذا الاحتمال مؤكدا في مقابلة مع صحيفة الغارديان البريطانية ان العراق "يريد اتفاقا لوضع القوات قصير الامد لسنة او سنتين".

واضاف اوهانلون ان "الخيار الذي لا نملكه حتى اذا كنا نريده هو سحب كل جنودنا بحلول كانون الاول " المقبل.

تخلى عن تحديد جدول زمني لسحب القوات العسكرية

مجلس النواب الأمريكي يقر تمويلا لحرب العراق

واشنطن / الوكالات

وافق مجلس النواب الامريكي على تخصيص أموال جديدة كافية لخوض الحرب في العراق لمدة عام اخر لكنه تخلى عن محاولات تحديد جداول زمنية يعارضها الرئيس جورج بوش لسحب القوات الامريكية المقاتلة.

وبأغلبية ٢٦٨ صوتا واعتراض ١٥٥ وافق المجلس يوم الخميس على تخصيص ١٦١,٨ مليار دولار للحربين على ان يذهب معظم هذه الاموال الى حرب العراق.

وهذه الاموال التي ستحصل عليها وزارة الدفاع الامريكية (البنتاغون) تقل قليلا عن المبلغ الاصلي الذي طلبه الرئيس الامريكي وهو ١٦٥,٤ مليار دولار لافساح المجال لبعض مبادرات الانفاق الاخرى.

ومشروع القانون الذي تؤيده حكومة بوش من المتوقع ان يناقشه مجلس الشيوخ في الايام القليلة القادمة. ولم يتضح بعد هل سيعدل مجلس الشيوخ المشروع ام لا .

وعبر بعض الديمقراطيين عن خيبة أملهم لعجزهم عن فرض سحب القوات الامريكية من العراق على الرغم من الاغلبية التي يتمتع بها حزبهم في مجلس النواب.

وقالت نانسي بيلوسي رئيسة مجلس النواب الديمقراطية عن كاليفورنيا التي تعارض حرب العراق "فلنأمل ان تكون هذه المرة الاخيرة التي ينفق فيها دولار اخر دون قيد او شرط."

ومن المتوقع ان ينتقل الجدل حول مصير حرب العراق الى حملة الانتخابات الرئاسية الامريكية حيث دعا المرشح الديمقراطي باراك اوباما الى سحب سريع للقوات الامريكية من هناك بينما تحدث جون مكين المرشح الجمهوري عن امكانية وجود عسكري امريكي طويل في العراق.

وكان البنتاغون قال انه اذا لم يتم تخصيص اموال جديدة للحرب فان تسريح الافراد سيبدأ الشهر القادم ولن يمكنه دفع رواتب جنود الخدمة العاملة.

وتقول لجنة المخصصات في مجلس النواب ان الاموال الجديدة ستلبي تكاليف الحرب حتى منتصف عام ٢٠٠٩ اي بعد وقت طويل من تولي رئيس امريكي جديد المنصب في ٢٠ من كانون الثاني.

وبدفعة الاموال الجديدة يكون الكونغرس قد خصص اكثر من ٨٠٠ مليار دولار للحربين في افغانستان والعراق منذ عام ٢٠٠١ . وتؤدي هذه الاموال الى تراكم الديون الاتحادية الضخمة في الولايات المتحدة التي تفاقمت منذ تولي بوش منصبه عام ٢٠٠١ .

ومرر مجلس النواب الامريكي الشهر الماضي نسخة أخرى من مشروع قرار تمويل الحرب كانت ستدعو الى البدء فورا في سحب القوات الامريكية من العراق بهدف استكمال سحب كل القوات القتالية بحلول نهاية عام ٢٠٠٩ .

وأسفرت المعارضة القوية من الجمهوريين في مجلس الشيوخ واستخدام اكيد لحق النقض (الفيتو) من جانب بوش عن تراجع الديمقراطيين الذين يهيمنون على مجلس النواب على الاقل في الوقت الراهن عن محاولة تقنين جدول زمني لسحب القوات الامريكية من العراق.

فيما واصل جون بوينار زعيم الاقلية الجمهورية في مجلس النواب تأييده لحرب العراق التي دخلت عامها السادس بالرغم من عدم تأييد الناخب الامريكي لها.

وقال "انا سعيد بما وصلنا اليه."

وفي تصريح سابق قال بوينار "جهودنا في العراق مهمة. بناء ديمقراطية نامية في جزء من العالم لم يعرفها قط سيعود بثمار كثيرة خلال الخمسين عاما القادمة."

كما يحظر مشروع القرار الذي مرره مجلس النواب اقامة قواعد عسكرية دائمة في العراق ويلزم بغداد بأن تدفع مناصفة مع واشنطن أموال اعادة الاعمار. ويوجد الان في العراق نحو ١٥٠ الف جندي امريكي.

ممثلون للادعاء يطالبون باعادة النظر في قضية بلدة حديثة

لوس انجلوس / رويترز

قال متحدث باسم مشاة البحرية الامريكية ان ممثلين للادعاء سيطلبون من محكمة استئناف عسكرية اعادة النظر في القضية المتهم فيها احد كبار ضباط مشاة البحرية الذين وجهت اليهم اتهامات في عام ٢٠٠٥ بقتل ٢٤ مدنيا عراقيا في بلدة حديثة.

وأسقط قاض عسكري جميع الاتهامات ضد الكولونيل جيفري تشيساني يوم الثلاثاء الماضي وحكم بأن جنرالا كان يشرف على هذه القضية تأثر بطريقة غير مناسبة بأحد المحققين.

وقال الميجر جيفري نيارت المتحدث باسم مشاة البحرية في قاعدة كامب بيندلتون في كاليفورنيا ان ممثلي الادعاء أرسلوا مذكرة الى القاضي الكولونيل ستيفن فولسوم مساء الاربعاء يبلغونه فيها بأنهم سيستأنفون الحكم خلال ٢٠ يوما.

وكان تشيساني البالغ من العمر ٤٤ عاما وهو احد ثمانية ضباط من مشاة البحرية وجهت اليهم اتهامات بصفة اساسية في القضية في كانون الاول عام ٢٠٠٦ قد اتهم بانتهاك النظام القانوني والتقصير في اداء الواجب.

وقال بريان روني محامي تشيساني لرويترز "الاستئناف متوقع للاسف ونحن مستعدون له."

وقال "كان لدينا بصيص من الامل بأن شخصا ما في تسلسل القيادة مدني أو عسكري سيقول ان هذا يكفي."

وسينظر في القضية محكمة استئناف جنايات منطقة واشنطن التي يمكن ان تأمر بمداولات شفهية وغير ملتزمة باطار زمني لاصدار حكم.

وتشيساني متزوج ولديه ستة اولاد وهو أعلى الضباط رتبة الذين وجهت لهم اتهامات بارتكاب اخطاء في اطلاق الرصاص في حديثة التي نشرت مجلة تايم الامريكية أول تقرير عنها وصورها شهود عيان عراقيون على انها "مذبحة" لمدنيين عزل.

وقال الشهود ان جنود مشاة البحرية الغاضبين أطلقوا الرصاص على الرجال والنساء والاطفال يوم ١٩ تشرين الثاني ٢٠٠٥ للانتقام بعد مقتل زميل لهم يتمتع بشعبية هو الكوربورال ميجيل تيرازاس في انفجار قنبلة على جانب طريق.

وأدت هذه التقارير الى ادانة دولية ضد القوات الامريكية في العراق والى قيام النائب جون مورثا وهو ديمقراطي من بنسلفانيا وأحد منتقدي الحرب بتوجيه الاتهام الى مشاة البحرية بقتل مدنيين ابرياء " بدم بارد".

وقال محامو الدفاع ان المدنيين قتلوا اثناء معركة ضارية مع مسلحين في بلدة حديثة والمنطقة المحيطة بها اعقبت انفجار قنبلة على جانب طريق.

ومن بين مشاة البحرية المتهمين الثمانية اسقطت الاتهامات عن ستة وتمت تبرئة ساحة السابع في محكمة عسكرية.

تحت عنوان "الحماية" الذي اختارته الامم المتحدة

عراقيون يحتفلون باليوم العالمي للاجئين في لبنان

بيروت / CNN

العراقيون الهاربون من جحيم الحروب، احتفلوا باليوم العالمي للاجئين، في قلب مسرح يحمل اسم أعظم مدينة في بلادهم والتاريخ، من قلب عاصمة عربية أخرى، ليس غريبا عنها ما عانوا ويعانون.

وربما شعروا لحظات انهم في بلدهم، فغنوا ورقصوا وزغردوا وأنشدوا القصائد ببلادهم الغارقة في العنف ومطارحهم المفقودة، فعلوا كل هذا تحت اسم جديد، باتوا يحملونه اليوم، وهو "اللاجئون"، وتحت عنوان "الحماية" الذي اختارته الأمم المتحدة، وهو ربما أكثر ما يحتاجون.

ولم تستطع الموسيقى التراثية العراقية الرائعة، الصادحة في أرجاء مسرح بابل ببيروت مساء الخميس، أن تحبس دمعة خجلت وانحنت لأطفال عراقيين ينشدون الحب والحنين.. دمعة لبنانية تعرف طعم الجرح والخسارة، وتحفظ مشاهد النار والدخان.

أطفال عراقيون فجروا شوقهم للفرح، وأمهات تشيح بوجهك خجلا عندما تلمحهن يطاردن مسؤولا، يهمسن بمطلب ما، وتضع واحدة يدها على الانجيل وأخرى على القرآن لتقول: "أقسم أن قصتي صحيحة...سيقتلونني وعائلتي إن عدت"، وكأن ذل التهجير لا يكفي مرارة، بل الأمر منه إثبات الانتماء للجأ وليس لوطن بات يسكنهن ويشي به الحزن في العيون.

وإلى الموسيقى كلمات ألقاها ممثلون لجمعيات أهلية، تشرح معاناة هؤلاء، ودورها في التعاون مع المفوضية لمساعدة اللاجئين والوقوف بجانبهم.

وعن عمل المنظمات الأهلية، اعتبر الممثل الاقليمي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ستيفان جاكميه، في حديث صحفي أن "العقبات الأساسية التي تواجه المفوضية في عملها لتحسين حياة اللاجئين، والحد من معاناتهم، هي عدم وجود قانون في لبنان يرعى أوضاع اللاجئين."

وأوضح ان "هناك مذكرة تفاهم بين المفوضية والدولة اللبنانية تم توقيعها عام ٢٠٠٣، ونصت على أن تعمل المفوضية على إعادة تسفير اللاجئين إلى بلدان الهجرة التي ترضى استقبالهم."

وأضاف أن "القانون الحالي يعاقب اللاجئين باعتبارهم مهاجرين غير قانونيين، بحيث أنه تطبق في حقهم القوانين المطبقة بحق المقيمين أو العاملين بشكل غير شرعي، ومن ضمنها التوقيف والسجن."

وعن مساعي المفوضية لتعديل القانون اللبناني في هذا المجال، قال جاكميه "تقدمنا عام ٢٠٠٥ إلى لجنة حقوق الانسان في مجلس النواب اللبناني بمشروع قانون لتعديل المواد المتعلقة بحقوق اللاجئين، إلا أن اندلاع الحرب مع اسرائيل في تموز من عام ٢٠٠٦، أدى إلى تأخير البحث في التعديل، ثم أن الأزمة السياسية في لبنان، التي كان من تداعياتها إقفال مجلس النواب، أدت إلى تجميد الموضوع."

ويبلغ عدد اللاجئين العراقيين في لبنان ٥٠ ألفا، يمثلون اطياف المجتمع العراقي كافة ، ١١ ألفا منهم مسجلون لدى المفوضية، وهم يشكلون ٩٦ في المئة من مجموع اللاجئين في هذا البلد.

أما الباقون فهم سودانيون وصوماليون وسوريون.

فكيف يعيش هؤلاء اللاجئون في انتظار أن يعاد تحريك مشروع التعديلات القانونية التي تنصفهم؟ كيف يعملون وأين يعيشون وهل يحظى أطفالهم بحق التعلم في المدارس اللبنانية؟

يقول جاكميه "تبدي دوائر الأمن العام تعاونا كبيرا مع المفوضية، وتتعاطى مع كل قضية نحملها اليهم بشكل إنساني."وأضاف "صدر مؤخرا عفو عن جميع الذين كانوا يقيمون بشكل غير شرعي، وأخرجوا من السجون، وتم منحهم إقامات لمدة ثلاثة أشهر قابلة للتجديد. وبات يحق للأطفال اللاجئين الانتساب إلى المدارس الرسمية، بحسب مذكرة أصدرتها وزارة التربية."ويلفت النظر إلى أنه "هناك تعاون واسع من قبل الأمن العام، لكن اعتقادي أنه في ظل المشاكل التي يعيشها لبنان، ليس بامكان المسؤولين التساهل أكثر، كي لا يتضاعف العدد، وتصبح الأمور أكثر تعقيدا."ولكن، هل يحاول اللاجئون العراقيون الاندماج في المجتمع اللبناني، واين يعيشون؟

يوضح الممثل الاقليمي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أن هذا يعود إلى مستواهم المعيشي، "فهم يتوزعون جغرافيا بحسب طوائفهم، وأضاف "يرغب معظمهم بالهجرة إلى بلدان أخرى، مثل الولايات المتحدة وكندا واستراليا وغيرها. وتساعدهم المفوضية على التقدم بطلبات الهجرة أو اللجوء، وهناك ٤٠٠ عائلة عراقية تجري مقابلات في السفارة الأمريكية ببيروت للحصول على تأشيرات."

يذكر أن ٢٢ دولة عربية كانت وقعت عام ١٩٩٤، ما سمي بالمعاهدة العربية لإدارة أوضاع اللاجئين في البلدان العربية، وهو نص مستوحى من اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بأوضاع اللاجئين المعقودة عام ١٩٥١، وذلك في محاولة لتعزيز التعاون من أجل مواجهة التزايد الملحوظ في أعداد اللاجئين، الناتج عن الحروب والنزاعات العنيفة التي عصفت بالشرق الأوسط في العقدين الأخيرين.

وفي السياق ذاته أكد متحدث باسم الخارجية الأميركية أن جيمس فولي منسق الوزارة لشؤون اللاجئين العراقيين سيزور سوريا الأسبوع القادم ضمن جولته لأربع دول شرق أوسطية، بهدف مساعدة الإدارة الأميركية لتحقيق هدفها المتعلق باستقبال ١٢ألف لاجيء عراقي بنهاية أيلول المقبل.

وسيزرو فولي تركيا والأردن ولبنان ضمن مساعيه لتسريع عملية قدوم اللاجئين العراقيين إلى الولايات المتحدة، ذلك ان أمام الإدارة الأميركية أربعة اشهر فقط للسماح لـ ٧٢٥٨ عراقي بالقدوم إليها ضمن هدفها النهائي باستعياب ١٢ ألف لاجيء عراقي خلال عام ٢٠٠٨.